

وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٧ ، بالتفويض ،

باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية

عن العام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية جلسة ٢٠٠٧/١/٣٠
باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٣/١٣ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية عن العام المالى ٢٠٠٧ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٠٢٠٢١٥ ج (فقط مليون وعشرون ألفاً ومائتان وخمسة عشر جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٠٠٥٠٦٨ ج (فقط مليون وخمسة آلاف وثمانية وستون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ١٥١٤٧ ج (فقط خمسة عشر ألفاً ومائة وسبعة وأربعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٧/٣/١٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

إبراهيم زايد